تسليم لغوي صوتي في

الحَصَانَةُ الصَّوْتِيَّةُ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

المفهوم والإجراء

قِرَاءَةٌ فِي ظَاهِرَةِ الإِدْغَامِ

Visulinguistic Immunity in the Arabic Language Concept and Procedure Reading on the Assimilation Phenomenon

أ.د. عَادِلْ نَذِيرْ بَيْرِيْ الحَسَّانِيْ

م.وفاء مسعود عزيز

جامعة كربلاء . كلية التربية للعلوم الإنسانية

Prof. Dr. `Adel Natheer Bari

waffa masud aziz

College of Education for Humanist Sciences

University of Karbala

... ملخّص البحث ...

لَمَّا كانت المصطلحات من الدعائم التي تقيم اللغة ككل، كان مصطلح الحصانة أحد المصطلحات التي دعمت وجود اللغة العربية على صعيدين، الأوَّل يتمثَّل بما يوفِّره لها عمومًا، والآخر يتمثَّل بما يوفِّرُهُ لها في جميع مفاصلها ثمَّ يدعم وجودها العام أيضًا، وتتعدَّد أنواع الحصانة بالاعتماد على المستويات اللغوية، لكنَّ البحث آثرَ تناولها في المستويين الصوتي والصرفي، أي الحصانة الصوصرفية، ولَمَّا كانت ظاهرة الإدغام من الظواهر المهمة في العربية، والتي تعتمد تحليلاتها وإجراءاتِها عليهما خُصَّت من بين الظواهر لعنونة البحث.

أمَّا مراحل البحث التي خطاها فتجلَّت بتمهيدٍ يعرض لمصطلح الحصانة لغةً واصطلاحًا، ومن ثمَّ تعريف الحصانة الصوصرفية في ضوءِ ذلك، وبعدها يأتي مدخل يُعرِّف الإدغام في اللغة والاصطلاح، ثمَّ الخطوتين المهمَّتين للبحث، وهما : علاقة الحصانة بظاهرة الإدغام، وما تُحدِثه هذه العلاقة في مجمل التغييرات، ومن ثمَّ علاقة الحاجز الحصين بهذه الظاهرة وبيان تأثيره في التغييرات التي ترافقها.

Abstract

The terms , from time immemorial, are regarded as pillars evaluating a language thoroughly., the immunity as a term solidifying the existence of the Arabic language via two axes; the first designates whatsoever received, the second designates what receives from other sources, then it buttresses its general existence; diversity of the immunity types depends mainly upon the linguist levels. Yet the paper exudes itself into tackling two levels, phonetic and linguistic. For the importance of assimilation emanates from the Arabic language and it depends upon its analysis and procedures, it is regarded as a phenomenon inaugurating the research study.

The research paper launches an introduction elucidating the term of immunity in line with both linguistics and concepts, it defines the linguistic phonetic in light of what mentioned previous, there is an egress to the assimilation on the scale of both linguistics and concepts, then it tackles these two steps "the nexus between the immunity and the acts of assimilation and what this nexus means, then the nexus between the immune barrier in such a phenomenon and its impact on the concomitant changes.

... المقدّمة ...

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على خيرِ خلقِهِ محمَّدٍ وعلى آلهِ الطيبين الطاهرين وصحبه المُنتجبينَ إلى يومِ الدِّين وسلَّم تسليما.

أمَّا بعد...

فإنَّ اللغة العربية قد امتلكت خصائص كثيرة ميَّزتها عن غيرها من اللُّغات ولا سيَّما أنَّها اكتسبت قداستها من القرآن الكريم، ولذا فقد انقسم الباحثون فيها على قسمين: أحدهما حاول إبراز تلك الخصائص والكشف عن أسرارها الخفيَّة التي لم يزل يظهر منها الكثير، والقسم الآخر منهم بادرَ إلى إيجاد السُّبل للمحافظة عليها ما استطاعَ إلى ذلك سبيلًا، ونحنُ إذ كتب اللهُ لنا أن نكونَ أحدَ أبنائِها فقد حاولنا أن نحتويَها كليهما من طريق البحث في خصِّيصةٍ من خصائص العربي وهي (الحصانة) واختيارها في المستويين الصوتي والصرفي لما ألفينا من النَّصوص التي تخدمهما، ومن ثمَّ كانت ظاهرة الإدغام هي الظاهرة المُنتخبة للبحث، لكونها تتعلَّق بالمستويينِ معًا، ولأنَّ النصوص التي تلقَّفناها من مدوَّنات القدماء قد تنوَّعت في تناولِ هذه الظاهرة بما يلفت الانتباه، وأخيرًا وليس آخرًا فإنَّ ما سنعرضه للقارئ فيه مسكة مهمة ستنبثق منها رؤى جديدة وتوجُّهات أكثر جديَّة في التعامل مع تلك النُّصوص، فاستوى العنوان أخيرًا موسومًا ب(الحصانة الصوصرفية قراءة في ظاهرة الإدغام).

ونُحيط القارئ علمًا أنَّ البحث سيعرض في البدء تمهيدًا يتكفَّل بعرض معنى الحصانة لغةً واصطلاحًا، ومن ثمَّ معنى الحصانة الصوصرفية، وسيقف البحث بعدها على مدخل للتعريف بظاهرة الإدغام لغةً واصطلاحًا، ومن ثمَّ الخطوة الأولى وهي توضيح العلاقة بين الحصانة وهذه الظاهرة، ثمَّ الخطوة التالية التي تسعى لبيان العلاقة ما بين الحاجز الحصين والإدغام، ونُشير إلى أنَّ البحث كان يُمكن أن يُنجَز باختيار الحاجز الحصين، لكنَّنا آثرنا العنوان العام لتتَّضح الرؤية العامة ونستقي المادة الأساس التي تخدم هذه الظاهرة.

ولا نُخفي أنَّ هذا البحث قد تميَّز بميزتين مُهمَّتين، أو لربَّما إشارتين مُهمَّتين؛ تتمثَّل الأولى في أنَّه لم تكُن هناك مصادر ومراجع معيَّنة تُعتمد من دونِ غيرها ما خلا مؤلَّفات ابن جنّي التي غلب وجود المُصطلح فيها، أمَّا مراجع المُحدثين فقد كانت الكتب الصوتية والصرفية عمومًا، أمَّا الأخرى فهي عدم الالتفات من قبل المُحدثين إلى هذا المصطلح والتعرُّف إلى أهميَّتِه في هذه الظاهرة.

ولكنَّنا لا ندَّعي فيما كتبنا كمالًا بل إنَّ الطريقَ مفتوحٌ لكلِّ طالبِ علمٍ وخاصَّة فيما يخدم اللغُّة العربية ويدعم مصطلحاتها الأصيلة التي لم يزل يظهرُ منها الكثير، ونسأل الله أن تكونَ هذه الخدمة قد نالت القبول من الله ومهدَّت سبيلًا مفعمًا للبحث وكشفت النور عن مصطلحٍ جديد، وكشفت عن علاقةِ هذا المُصطلح بظاهرة مهمَّة من الظواهر اللغوية ألا وهي ظاهرة الإدغام.

وآخر دعوانا أنْ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلقِهِ محمَّدٍ وعلى آلِهِ الطيبين الطاهرين وصحبِهِ المنتجبينَ إلى يوم الدين.

... التمهيد ...

تعدَّدت المعاني التي أفادها الجذر (حصُنَ) في المعجم العربي، منها ما جاء في كتاب العين من أنَّ: «الحِصْنُ: كلُّ موضع حَصين لا يُوصَلُ إلى ما في جَوفه، يُقال: حَصُنَ الموضِعُ حصانةً وحصَّنْتُه وأحصَنْتُه. وحِصنٌ حصين: أي لا يُوصَلُ إلى ما في جَوفه... والحصينة: اسمٌ للدِّرْع المُحكَمةِ النَّسج»[1]، وجاء في معجم مقاييس اللغة أنَّ «الحاء والصاد والنون أصلٌ واحد منقاس، وهو الحفظ والحِياطة والحِرز»[2]، ومعنى الحصانة – المَنَعة، وهو مذهب صاحب العين الذي ذكره ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في مخصَّصه[3].

وممَّا جاء في إحدى المُعجمات الحديثة وهو معجم اللغة العربية المعاصرة حصُنَ المكانَ ونحوه: صارَ منيعًا قويًّا، وأحصن الشيء: منعه وصانه وحفظه، أو ادَّخره وحرزه، وحصَّن المكان: بنى حوله حصنًا، أي قوَّاه، وحصَّن فلانًا: اتَّخذ الحيطة لوقايته من المرض ونحوه، صانه وحفظه، والحصانة مصدر حصُنَ وتعني المناعة ضد الأمراض، والحِصْن: قَصْرٌ أو جدارٌ منيع محميّ مجهَّز بأسباب الدفاع والمقاومة، لا يُتوصَّل إلى ما في داخله، يحتمي به الناس، وحِصْنٌ حصين: حِصْنٌ في غاية المناعة، وهو تعبير للمبالغة، منيع، و(حصين) صفة مشبَّهة من (حَصُنَ) تدلُّ على الثبوت، والحصين: المحكم أو المنيع[4].

ومجمل ما جاء في المعجم يسفر عن أنَّ هذا المصطلح يدلُّ على (القوَّة، والمقاومة، والثبات، والمنعة، والإحكام، والإحراز، والحفظ، والحياطة، والصيانة) وهذا ما سينعكس على استعمالِ هذا المُصطلح في سياقاته اللغوية.

أمَّا في الاصطلاح فلا يوجد تعريفٌ خاصٌّ به، لكن يمكن لنا أن نعرضَ شيئًا من مسيرته التطوُّرية عند القدماء في مُدوَّنتهم النَّحوية، فقد كانت الانبثاقة الأولى للمصطلح -التي وردت في ثنايا موضوعات اللغة العربية ومستوياتها- في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، لكنَّها جاءت في سياقٍ متقارب وبمعنى واحد، فضلًا على ملازمتها للفظة (حاجز)، وفي مواضع قليلة، اقتصرت على خمسة مواضع[٥]، وقد كان المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) تابعًا لسيبويه في عرضه المصطلح بل لم يُظهر له أيَّ أهمية؛ إذ لم يذكره إلَّا في موضعين[٦] نشعر أنَّهُ كان فيهما متأسِّيًا بسيبويه، وتابعه في ذلك ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ) في أصوله ذاكرًا له أيضًا في موضعين[٧]، وكذا جاء عند ابن الورَّاق (ت ٣٨١هـ) مستبدلًا لفظة حاجز بلفظة (حرف)[٨].

ومهما أردنا التوصُّل إلى جانب من التطوُّر من خلال التنقيب في مصنَّفات القدماء ممَّن سبق ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) فلن نتمكَّن من الوصول إلى نتيجة؛ لأنَّ التطوُّر الحقيقي للمصطلح بدأ عنده، فلم يجعلهُ علَّةً يسوِّغ بها بعض المواضع التي حصل فيها التغيير أو لم يحصل فحسب، وإنَّما كان علةً قويَّة لتعليلاته، فضلًا على كونه غايةً تُرتَجَى للوصول بمفاصل اللغة إلى القمّة، وإعطائها القيمة التي تُميِّزُها عن غيرها، ولا أغالي إن قُلت إنَّ ابن جنّي هو من كشف النقاب عن هذا المصطلح بدلالته الحقيقية، بل يمكن أن نلحظَ أنَّه لم يقتصر على لفظة (حصين) التي رافقتها لفظة (حاجز)[٩] عند المتقدِّمين عليه، وإنَّما عرض لهذا المصطلح بآليةٍ جديدة مضمِّنًا إياه جميع المستويات، فتارةً يكون العرضُ صوتيًا[١٠] وتارةً أخرى يكون العرضُ صرفيًا[١١]، ومرةً ثالثة يكون العرضُ نحويًا[١٢]، وفي المرَّة الرابعة والأخيرة يعرض للمصطلح من وجهةٍ دلالية[١٣].

وكلُّ ما سبق يعلِّل لعدم وجود تنوّعٍ ملحوظ لمن جاء بعد ابن جنّي، إذ استمرَّ المصطلح على وتيرة واحدة بين آخذٍ من نصوص المتقدِّمين، وبين ذي حاجةٍ له

متأسِّيًا بالأقدمين أيضًا، وعلى اختلاف المصنَّفات بين المعاجم والتفسير واللغة والقراءات... إلخ[١٤] ما خلا بعض الالتفاتات التي ظهرت عند بعضهم من أمثال السُّهيلي (ت ٥٨١هـ) الذي وظَّف المصطلح في سياقات جديدة[١٥] متأثِّرًا بابن جنّي الذي مهَّد السبيل لنحوِ هذه التوظيفات وخاصَّة ما يختصُّ بالجانب الدَّلالي منها.

أمَّا المحدثون فلم يقفوا إلَّا على مكرَّرات القدماء في نصوصٍ استقَوها من مدوَّناتهم ليردَ فيها المصطلح بشكلٍ عابر، ولم أجد -في ضمن اطِّلاعي- من اعتنى به بصورةٍ خاصَّة وبرَّز دورَهُ في قضيَّةٍ نحويةٍ أو صرفيةٍ أو صوتيةٍ أو دَلالية أو غير ذلك، ولم يكُنْ ليُعتمَد عليه في التأسيس للقضيَّة التعاملية وإنَّما تُحلَّل النصوص التي يأتي في ضمنها لإبراز قضايا أخر وتحليلها، ولم يُفرز له بحثٌ خاص، بل وأكثر من ذلك أنَّ لفظ الحصين -أو ما يتعلَّق به- لم يأتِ في ضمن معاجم المصطلحات الصرفية والصوتية والنحوية، وإنَّما قُصِرَ وجودُهُ على المعاجم اللغوية الخاصَّة بجذر الكلمة وجميع متعلَّقاته، ولكن لا يمكن أن نتغاضى عن دورِ بعضِهم في توظيف المصطلح في السياقات اللغوية العامَّة التي ترصد اللغة العربية وقوَّتها؛ لإدراكهم ما للمصطلح من الأهميَّة، وإن لم يكُن ذلك في جانبٍ خاصٍّ منها، وفي مستوى معيَّن، بقدرِ ما كان هدفهم إنعاش روح اللغة العربية.

وبالاعتماد على ذلك يمكن إدراجهم في مجموعتين: الأولى كان أصحابها قانعين باختصاص هذا المصطلح بجانب معيَّن من اللغة، وهو ذلك الحاجز الحصين أو غير الحصين[١٦] وهم بهذا كرَّروا مقولات القُدماء، على حين أنَّ الطرف الآخر من المحدثين أظهر إعجابه بالمصطلح فوظَّفه على مستوى اللغة ككل ليمنحَ كلامَهُ قوَّةً أكثر وإيفاءً أوسع للمعنى[١٧]، وهناك من اهتمَّ بالمصطلح وبنى بحثه على أساسه بين التصريحِ والتلميح، وذلك في سياقات الحديث عن القوَّة[١٨] أو الموقع[١٩]، فالأوَّل وإن كان مُتابعًا للقدماء في صوغِ أحاديثه الخاصَّة بالحصانة لكنَّ بحثه في

عمومه كان يبحث في مفهوم الحصانة بمصطلحٍ بديلٍ هو (القوَّة)، أمَّا الثاني فقد جعل من الحديث عن الموقع في عموم البحث مرتبطًا بقضيَّة عدم الحصانة، ذلك أنَّ موقع الطَّرَف غير حصين في قبالة موقع البداية وموقع الوسط اللذين يكونان أكثر حصانة وهي أحاديث القدماء والمحدثين التي ينتهي منها إلى القول: «إنَّ ما أطلقه اللغويون من مقولات ولا سيَّما قولهم: إنَّ الأواخر أحقُّ بالتغيير من الأوائل أو أنَّها مظنَّة التغيير تكشف عن أنَّ أوائلَ البِنية أكثر استحكامًا من الأطراف، فالتغيير إلى الأطراف أسرع»[٢٠]، فضلًا على إدخال قضيَّة الحاجز الحصين في تحليلاته وبسيطرة صوتية صرفية حديثة[٢١].

ننتهي من كلِّ ذلك إلى نتيجةٍ مفادها أنَّ المصطلح بمفهومه اللغوي قد بدأ عند سيبويه وضمَّنهُ في كتابه، ولكنَّهُ لم يُبرِّز ولم يُعطَ حيِّزًا كبيرًا، وإنَّما كان عبارة عن لفظة مختارة لتتلاءم مع مستوى الحاجز الذي يشكلِّه الحرف أو الصوت أو لا يشكِّله، إلَّا أنَّ فضيلة إيراده قد حُسِبَت لهُ، وتابعه في ذلك العلماء وصولًا إلى ابن جنّي الذي اتَّجه بالمصطلح وجهةً جديدة حاول فيها أن يُبدي إعجابه به، ووظَّفه توظيفًا جديدًا خرج به عن لفظة (حصين) إلى مشتقاتٍ أُخر للَّفظة من نحو (مُحصَّن، تحصين، حصَّنوها،... إلخ)[٢٢]، ومعانٍ أُخر، ومستوياتٍ مختلفة، ثمَّ ظهر بعده العلماء على قسمين، فبين متابعٍ لمن سبقه، وبين جامعٍ للاثنين ابن جنّي ومن سبقه؛ أي أنَّهُ يعيد نصوص السابقين لابن جنّي من جهة، ويصوغ المصطلح بشكلٍ آخر وفي سياقات جديدة من جهةٍ أخرى.

أمَّا المحدثون فلم يكُن لهم فضلٌ في إنضاج هذا المصطلح على نحوٍ بارز، واقتصروا على استعماله مصطلحًا خادمًا للُّغة، ومماثلًا للمصطلحات الأُخر التي يمكن استعمالها بديلًا عنه، كالحماية والصيانة والتمنُّع والقوَّة إلى غير ذلك من المصطلحات، أو استعمالهم له مُرافقًا لبعض المصطلحات من نحو الحاجز الحصين

أو غير الحصين، وبذلك فهم كانوا ينسخون الأصل الذي ورد عند القدماء ليس غير. وبعد هذا التقديم لإرهاصات مفهوم الحصانة عند القدماء، ومدى تأثُّر المحدثين بهم في استعماله، وكيف يمكننا الكشفَ عنهُ مصطلحًا خادمًا للُّغة في جميعِ مفاصلها وجنباتها يمكن لنا الخروج بتعريفٍ للحصانة في كُلِّ مستوىً على حِدة، لا سيَّما المستويين الصوتي والصرفي، إذ تُعرَّف الحصانة الصوتية بأنَّها القوَّة النُّطقية التي يمتلكها الصوت عند نُطقِهِ منفردًا أو مُرَّكبًا، أو نقول عند نُطقِهِ في المستوى الفونتيكي أو الفنولوجي، أمَّا الحصانة الصرفية فيمكن تعريفها بأنَّها ما يتوفَّر للبنية من القوَّة بتأثير التغيير في البناء، وفي ضوء ذلك يمكن تعريف الحصانة الصوصرفية بقولنا: هي تداخل مستويي الصوت والصرف في الإجراءات والمعالجات بما يوفِّر القوَّة للشيء المُحصَّن.

مدخل في الإدغام

الإدغام في اللغة: «إدخالُ حَرْفٍ في حَرْفٍ. وأدْغَمْتُ الفَرَسَ اللِّجَامَ: أدْخَلْتَهُ في فيه»[٢٣]، وقد جمع مكي بن أبي طالب القيسي بين المعنى اللغوي والاصطلاحي حين عرَّفه بقولِهِ: « الإدغام معناه: إدخال شيء في شيء، فمعنى: أدغمت الحرف في الحرف، أدخلته فيه، فجعلت لفظه كلفظة الثاني [فصارا] مثلين، والأوَّل ساكن فلم يكن بُدٌّ من أن يُلفظ بهما [لفظة] واحدة، كما يُصنع بكلِّ مثلين اجتمعا، والأوَّل ساكن. قال الخليل: يقال. أدغمت الفرس اللِّجام أي: أدخلته في فيه. وكلُّ مدغم فلا بُدَّ أن يسكن قبل الإدغام، وكل مدغم فيه فلا يكونُ إلَّا متحرِّكًا، لئلَّا يجتمع ساكنان»[٢٤]، فهو يجمع بين معنيين؛ معنى لغوي يتضمَّن الإدخال في عمومه، ومعنى اصطلاحي يتضمَّن إدخال الحرف في الحرف بعملية إجرائية تنتهي إلى تكوين حرف واحد مشدَّد يُنطق بنُطقٍ مشابهٍ لنُطق الحرف الواحد.

أوَّلًا: الحصانة في الإدغام

لا يعترض اثنان على أنَّ الإدغام يمنح الصوت المدغم قوَّةً وثباتًا، وخاصَّة إذا أخذنا بنظر الاعتبار التشديد وما يمثِّلُهُ من قوَّةٍ للحرف، وهذه القوَّة ناجمة من قوَّة الضغط والاعتماد عليه من موضع نُطقِهِ وتوتُّر أعضاء النُّطق، وهذه القوَّة هي التي حمَّلته المعاني التي عبَّر عنها العلماء بالمبالغة والتكثير، فمن الطبيعي إذن أن يكون واقعًا في أقوى الحروف[٢٥]، ولمَّا كان الإدغام فرعًا فيه فسيمتلك قوَّةً تضاهيه، بل «التشديدُ علامةُ الإدغام»[٢٦]؛ ولكنَّ الاختلافَ واضحٌ بين الموضوعين لما يتحمَّله الإدغام من الإجراءات التي تسبق التشديد بخلاف ما إذا كان الحرف مشدَّدًا أصالة، ولهذا عقد مكي في الرعاية بابًا بعنوان (باب المشدَّدات) وجعل أوَّله المشدَّد المفرد الذي يأتي على ضروب: منها ما هو مشدَّد ليس أصله حرفين مُنفصلين في الوزن وإنَّما هو حرفٌ مُشدَّد في الوزن، يُشدَّد في اللفظ كما يُشدَّد في الوزن نحو: (علَّم)، و(صلَّى)، و(إنَّا)، ومنه ما أصله حرفان منفصلان في الوزن، وإنَّما يُشدَّد للإدغام، نحو: (ميِّت)، و(هيِّن)، و(ليِّن)، و(سيِّد)، ومن هذا الأصل –أي ما أصله حرفان منفصلان– ما هو من كلمتين وقع أيضًا فيه التشديد لأجل الإدغام نحو: (بَلْ رَانَ)، و(مِنْ لَدُنْه)، و(مِنْ رَبِّهم)[٢٧]، ما يعنينا من ذلك هو ما جاء مشدَّدًا للإدغام بصرف النظر عمَّا شُدِّد وزنًا، علمًا أنَّنا سنُناقش كيفيَّة النُّطق بالمشدَّد سواء أكان ناتجًا عن الإدغام أو جاء في الوزن، لأنَّها متماثلة في الحالتين. وبهذا الاعتبار سنبحث التداخلات بين حصول الإدغام وحصانته في ضوء النصوص التي تلقَّفناها من مدوَّنات العربية.

وأوَّلُ ما يلقانا من النصوص التي عبَّرت عن الحصانة في الإدغام قول ابن جنّي: «فإن قُلتَ: فما بالك تقول الغُيُر، والعُيَبة، والطِّوَل، والعِوَض، فتأتي بالياء بعد الضمة، وبالواو بعد الكسرة؟ **فالجواب**: أنَّه إنَّما جاز ذلك من قِبَل أنَّ الياء والواو

لَمَّا تحرَّكتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إيَّاهما. وكذلك قولهم: اجْلَوَّذَ اجلِوَّاذًا، واخْرَوَّطَ اخْرِوَّاطًا، فتصح الواو الأولى في اجْلِوَّاذ واخْرِوَّاط من قبل أنَّها لَمَّا أُدغمت في التي بعدها قويت، وضارعت الحروف الصِّحاح، فجاز ثباتها مع انكسار ما قبلها. وكذلك قالوا: قَرْنٌ أَلْوَى، وقُرون لُيّ، فصحَّحوا الياء الأولى وإن كانت ساكنة مضمومًا ما قبلها، من قبل أنَّها قويت بالإدغام، فحصَّنها عن القلب»[٢٨].

تنكشف للمتأمِّل في هذا النص أمورٌ متعدِّدة تمثِّل الطريق الذي يسلكه الإدغام لتحقيق الحصانة، وذلك عن طريق مصداق من مصاديق الحصانة وهو القوَّة، إذ قابل ابن جنّي بين قوَّة الحركة وقوَّة الإدغام؛ إلى الحدِّ الذي مكَّنت فيه هذه القوَّة الصوت المعتل من مضارعة الصوت الصحيح، فالتخالف بين عنصري المزدوج[٢٩] يستدعي في الغالب التخلُّص من شبه الحركة (أي الواو والياء)، إلَّا في الحالات التي نضطر فيها إلى حذف الحركة تحت تأثير البنية المقطعية، أو خشية اللبس بين الأبنية، وفيما عدا ذلك فإنَّ المنهج العام للمخالفة بين عنصري المزدوج يكون بالتضحية بشبه الحركة دائمًا[٣٠]، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على الضعف في هذا العنصر من المزدوج، ولكنَّ التقوية بالحركة في الجزء الأوَّل من النص منعت الحذف، وفي الجزء الثاني المبني على عملية الإدغام تمَّت التقوية بالإدغام، وأغلب الظن أنَّ هذه التقوية إنَّما حصلت لصعوبةِ فكِّ الحرفين المدغمين بعد دمجهما وصيرورتهما كالحرف الواحد، ممَّا أدَّى إلى ثبات الواو مع سبقها بالكسرة، وفيما يختص بالجزء الثالث فقد تحصَّن الحرف عن القلب بالإدغام، وعلَّةُ ذلك تماثل العلَّة المتقدِّمة التي منحت الياء قوَّةً عبَّرَ عنها ابن جنّي وهي في أوجها بالحصانة.

ويبرز لدينا هنا سؤالٌ هام، فأين يا ترى تكمن علَّة التحصين بالإدغام، والإجابة تظهر في قول ابن جنّي نفسه في ثلاثة مواضع، هي: «من قِبَل أنَّ الياء

والواو لمَّا تحرَّكتا قويتا بالحركة، فلحقتا بالحروف الصحاح»، وقوله: «فتصح الواو الأولى في اجْلِوَّاذ واخْرِوَّاط من قبل أنَّها لمَّا أُدغمت في التي بعدها قويت، وضارعت الحروف الصحاح»، وقوله: «وكذلك قالوا: قَرْنٌ أَلْوَى، وقُرون لُيّ، فصحَّحوا الياء الأولى وإن كانت ساكنة مضمومًا ما قبلها، من قبل أنَّها قويت بالإدغام، فحصَّنها عن القلب»، إذن هناك سُلطة من قِبَل المتحرِّك أثَّرت في الساكن، وهي تُضاعف مع المشدَّد «لما في الحرف المشدَّد من التشبُّث بالحركة»[٣١]، ولذا يتوجَّب أن يكون الأوَّل ساكنًا والثاني متحرِّكًا، ليعمل مبدأ الغلبة والسيادة، كما عبَّر عنها فندريس في قوله: «من العسير أن تكون عناصر الكلمة الصوتية متساوية القيمة في داخلها، فمنها القوي ومنها الضعيف؛ منها ما يسود ومنها ما يُساد؛ ومنها ما يُقاوم آثار العوامل الهدَّامة، ومنها ما يستسلم لها بسرعة. السيادة والغلَبَة، هاتان هما الصفتان الجوهريتان اللتان على مؤرِّخ اللغة قبل كلِّ شيء أن يُعيِّن حدودهما وأسبابهما في داخل النظام الصوتي للُّغة التي يدرسها»[٣٢]، وهنا يشيد بدور القوي، وهو لدينا الحركة أو المتحرِّك الذي يعطي القوَّة للمُدغم ويُلبِسَهُ لبوس الصوت المُدغم فيه، بل ينصهران معًا، بعد ضمِّ الصوت السابق إلى اللاحق، بحيث يُنطق بالصوتين صوتًا واحدًا من جنس اللاحق، ولهذا يسمِّي الدكتور برهام الأصوات المُدغمة بالأصوات الضميمة، وقد أطلق الدكتور أحمد مختار عمر على الإدغام اسم (المماثلة الكاملة)؛ لانَّ الصوتين المدغمين يتطابقان تطابقًا كاملًا[٣٣].

ومنهُ أيضًا قول ابن جنّي: «فأمَّا قولهم (الفُتُوّة) و(النُّدُوّة) و(الفُتُوّ)... فأصله (الفُتُوْية) و(النُّدُوْية) و(الفُتُوْي) ولكنَّهم أبدلوا الياء واوًا للضمة قبلها، ولم يعتدُّوا بالواو الساكنة حاجزًا لضعفها، فلمَّا قلبوا الياء واوًا أدغموا الأولى فيها، فصحَّت لأنَّ الأولى حَصَّنَتْها بإدغامهم إيَّاها فيها، ولولا أنَّ الأولى أُدغِمَت في الآخرة لما جاز أن تقع واوٌ في اسم طرفًا بعد ضمَّة»[٣٤]، وقوله: «الواو والياء متى أُدغِمتا احتَمتا

وتحصَّنتا من القلب، وذلك نحو قولك عُيَّلٌ وَسُيَّلٌ... فإن كان جمعًا جاز البدل في الواو لثقل الجمع، وذلك قولك في صوَمٍ صُيَّمٌ، وفي قوَمٍ قُيَّمٌ»[٣٥].

وهناك نصٌّ لطيف حقيقةً للسكَّاكي (ت ٦٢٦هـ) يوظِّف فيه قضيَّة الإدغام وكيفيَّة تحصينه للحرف بشكلٍ مُلفت، إذ نجد هناك تسلسلًا واضحًا في التَّعامل مع الحرف مفردًا والحرف مُدغمًا في الآخر، وذلك في حديثٍ له عن موانع الإعلال؛ إذ يقول مسترسلًا: «... التفرُّع على الفعل الثابث القدم في الإعلال، هو الأصل عندي في دفع ماله مدخل في المنع عنه، كسكون ما قبل المعتل من يخاف وأخواته... فإنَّهُ يحتاج في دفعه إلى زيادة قوَّة في الدَّفع... أو كان المانع امتناع ما قبل المعتل عن التحريك، كالألف في قاوِل وبايِع وتقاولوا وتبايعوا، فإنَّهُ يحتاج في دفعه أيضًا إلى تقوية الدَّافع... أو كان المانع تحصُّن ما قبل المعتل بالإدغام عن التحريك، كنحو ما في جوَّز وأيَّد، وتجوَّز وتأيَّد، وقوَّل وبيَّاع أيضًا، فلا مدفع له»[٣٦]. يريد أنَّ الواو الأولى متحصِّنة لأنَّها أخذت صفات المتحرِّكة أو نقول إن المتحركة قد منحتها القوة التي تنقصها بفعل السكون.

هذا النَّص يكشف عن وعي القدماء -ومنهم السكاكي- بالمصطلح؛ إذ لم يستعملهُ ابتداءً وإنَّما وصل إلى ذروة الامتناع فذكره، وهذا يدلُّ أيضًا على مدى ما يوفِّرُهُ الإدغام من تحصين للحرف وصعوبة الانفكاك معه، على حين قد يمكن تجاوز السكون أو الامتناع عن التحريك بوسيلةٍ أو بأخرى، ولذا نحتاج في الحالة الأولى والثانية إلى تقوية الدافع، في حين عبَّر في حالة الإدغام عن المانع بأنَّه «لا مدفع عنه»، والمدفع أسم مفعول من يدفع، والمُراد منهُ أنَّهُ لا يوجد ما يدفع الإدغام ويؤدِّي إلى حصول الإعلال.

وفي نصٍّ لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يشيد فيه أيضًا بدور الإدغام في التحصين من التغيير، وبتفصيلٍ، قال فيه: «تنقلب الألف ياءً إذا انكسر ما قبلها وواوًا إذا انضمَّ ما

قبلها... وكذلك تنقلب الواو الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها... وكذلك تنقلب الياء الساكنة واوًا إذا انضمَّ ما قبلها... فلو لم تكُنْ الواو ولا الياء مفردة بل مُدغمة في مثلها وجب التصحيح نحو: (إوَّاب) مصدر (أوَّب) إذا استوعب النهار بسيرٍ أو غيره من الأعمال. ونحو: (بُيَّاع) جمع (بائع)، فبعد كسرة الهمزة من (إوَّاب) واوٌ ساكنة، وبعد ضمَّة الباء من (بُيَّاع) ياء ساكنة. لكن حصَّنهما الإدغام فلم تتأثَّرا للكسرة والضمة، وذلك أنَّ المدغم والمُدغم فيه يُتلفَّظ بهما دفعة واحدة فيصير كل واحد منهما لصاحبه وقايةً مِمَّا كان يناله مفردًا من الإعلال، أمَّا كون الثاني وقايةً للأوَّل فيظهر في نحو (إوَّاب) فإنَّ واوه الأولى ساكنة بعد كسرة وبإدغامها في الثانية والتلفُّظ بهما دفعة واحدة أشبهت واو (سِواك) ونحوه؛ فاستحقَّت التصحيح، وكذلك ياء (بُيَّاع) الأولى ساكنة بعد ضمَّة، وبإدغامها في الثانية والتلفُّظ بهما دُفْعةً واحدة أشبهت ياء (هُيَام) ونحوه؛ فاستحقَّت التصحيح. وأمَّا كون الأوَّل وقاية للثاني فيظهر بنحو: (صَبيّ وعَفُوّ) فإنَّ الياء الثانية من (صَبِيّ) بإدغام الأولى فيها أشبهت ياء (ظَبْيٍ) فلم تُستَثقَل فيها الضمة والكسرة، كما استُثقِلَت في ياءِ (قاضٍ) ونحوه، ولو خلت من الإدغام فيها باشرتها الكسرة فجرت في الإعلال مجرى نظيرتها، وكلك الواو الثانية من (عَفُوّ) لو خلت من إدغامٍ فيها وجب لها ما وجب لواوِ (أدلٍ) جمع (دلوٍ) من إبدال الضمة قبلها كسرة وانقلابها هي ياء وتقدير الرفع والجر فيها؛ لاستثقالِ ظهورهما، لكن بإدغام الأولى فيها أشبهت واو (عَفُوّ) وشبهه فجرت مجراها»[٣٧].

بعد إنعام النظر في هذا النص الطويل تنكشَّف أمور متعدِّدة ظهر في نصِّ ابن جنّي بعضًا منها، وأضاف ابنُ مالك عليها أمورًا أخرى، وجميعها ستتضح في النقاط الآتية:

١. حدَّدَ ابن مالك ابتداءً القاعدة الأصل في قضيَّة الإعلال وعلَّل تحوُّل الواو أو الياء مفردة لينطلق منها إلى الحالة الثانية التي تكون فيها الواو أو الياء مُدغمة.

٢. وضَّحنا قضيَّة سبق الواو بالكسرة والياء بالضمَّة وكيف يتوجَّب التخلُّص من هذا المزدوج، ولكنَّ الإدغام أنقذهما من التحوُّل فوجب فيهما التصحيح في نحو: (إوَّاب) و(بُيِّاع)، فانتفى التأثير لوجود المانع وهو الإدغام.

٣. العلَّة التي أضافها ابن مالك هي أبرز ما جاء في النَّص؛ فماذا سيُضيف التلفُّظ بهما دُفعةً واحدةً؟ وما معنى أن يكونَ كلَّ واحدٍ منهما وقايةً للآخر؟ وما هي الحماية التي توفَّرت للحرف بعد الإدغام التي غابت عنهُ مفردًا فمنعت الإعلال؟ وما هي درجة اتِّحاد الحرفين المدغمين إلى الحدِّ الذي جعل ابن مالك يُشبِّهها بمعاملة الحرف الواحد؟ وما درجة التخفيف والتسهيل التي يوفِّرها الإدغام للحرف فيُبعد عنه الاستثقال؟ وما هي علَّة ذلك التخفيف؟

سنحاول أن نُجيب عن كلِّ سؤالٍ منها، وقد تتداخل الإجابة فيما بينها، والإجابة تتضمَّن ابتداءً سؤالًا آخر، فهل أنَّ الصوت المشدَّد بعد الإدغام يُنطق كالصوت الواحد أم يمثِّل كالحرف الواحد فقط؟ فلقد تناولت المؤلَّفات اللغوية في مستوياتها جميعِها، القديمة منها والحديثة طبيعة الصوت المشدَّد وماهيَّته، فمن ذلك ما ذهب إليه الرَّضي (ت ٦٨٨هـ) من «أن الحرف المشدَّد كحرفٍ واحد»[٣٨]، وذهب شارح مراح الأرواح إلى أنَّ زمان الحرف المشدَّد أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين[٣٩]، أمَّا المحدثون ومنهم الدكتور رمضان عبد التوّاب فإنَّه يقول: «وليس أمر الطول والقصر خاصًّا بالأصوات المتحرِّكة وحدها، بل إنَّ الصوامت تطول وتقصر كذلك، وإنَّ ما نعرفه باسم الحرف المشدَّد، أو الصوت المضعَّف، ليس في الحقيقة صوتين من جنسٍ واحد، الأوَّل ساكن والثاني متحرِّك -كما يقول نحَّاة العربية- وإنَّما هو في الواقع صوت واحد طويل، يساوي زمنه زمن صوتين اثنين»[٤٠]، ويحدِّد الدكتور عبد الصبور شاهين ماهيَّة الصوت المُدغم من الناحية الصوتية، بقوله: «إنَّهُ صامت طويل، يشبه الحركة الطويلة، التي

تساوي ضعف الحركة القصيرة، هذا من الناحية الصوتية. وأمَّا إذا نظرنا إلى أصله، من الناحية الصرفية، أي: من حيث جوازُ تقسيمه إلى صامتين قصيرين، قلنا: إنَّه صامت مكرَّر، كما يحدث عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين»[٤١]، ويعضِّد هذه المسألة أيضًا ما ذَكَرَهُ محمد الأنطاكي في وجهة النظر الصوتية للصوت المشدَّد، إذ يرى أَنَّ «الحرف المشدَّد الذي يحدث من عملية الإدغام هو في واقعِهِ حرفٌ واحد لا حرفان. إلّا أنَّ المُدَّة التي يستغرقها النطق بِهِ تبلغ ضعفي مُدَّة الحرف البسيط أو ثلاثة أضعافها. كما أَنَّ درجة توتُّر أعضاء النطق في الحرف المشدَّد هي أعلى منها في الحرف البسيط»[٤٢]. قد أحذفه لأنَّه مكرَّر هنا أو أحذفه من هناك

وتكثر التعليلات والتحليلات في طبيعة الصوت المُشدَّد، وينفي الدكتور تمَّام حسَّان إمكانية معرفة مقدار المد، بل يمكن التعرُّف فقط إلى كميَّته، إذ يرى أنَّ «المُدَّة تُنسب إلى الصوت، والكميَّة تُنسب إلى الحرف والمقطع، والمُدَّة والكميَّة يتفقان ويختلفان، فليس من الضروري أن يكون الحرف المشدَّد، وهو أطول كميَّة من المفرد أطول مُدَّة في نُطقِ صوته من الحرف المفرد»[٤٣].

وكلامُه هذا مصداق من المصاديق التي كان القدماء قد اهتدوا إليها حين وقفوا على طبيعة الإدغام وماهيَّته، فمن تعريفاتهم المهمة له ما ذكره الشريف الجُرجاني (ت ٨١٦هـ) من أنَّه: «إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين»[٤٤]، وجاء في شرح المراح أنَّهُ ««إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين في مخرجهما» أي قريبًا من مقدارِ إلباثهما كذا نُقلَ عن جار الله العلَّامة وهو محمود الزمخشري صاحب الكشَّاف»[٤٥]، فهذا التعريف الذي تعارف عليه الصرفيون والقرَّاء لم يلقَ تأييدًا عند التهانويّ بلحاظ المقصود من الإدغام وهو التخفيف ورفع الثقل، ويرى أنَّه إذا كان عبارة عن الإلباث المذكور لعاد إلى موضوعه بالنقض، ولذا قيلَ إنَّ زمان الحرف المشدَّد أقصر من زمان الحرف الواحد[٤٦]، ونحنُ نؤيِّد هذا الرأي حين نأخذ

بالاعتبار الغاية من الإدغام، كما حدَّدها سيبويه بقوله: «لَمَّا كانا من موضعٍ واحدٍ ثَقُل عليهم أنْ يرفعوا ألسنتهم من موضعٍ ثُمَّ يُعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخِر، فلمَّا ثَقُلَ عليهم ذلك أرادوا أنْ يرفعوا رفعةً واحدة»[٤٧]، يريد بهما الصوتين المُدغمين وكيف استُثقِل النُّطق بهما وهما من موضعٍ واحد فجعلوهما حرفًا واحدًا باعتمادٍ واحد.

وجميع ما نحنُ بصدده الغاية منه تشخيص علَّة الحصانة التي يمنحها الإدغام التي اكتفى ابن مالك منها -بل لخَّصها- بقوله: «وذلك أنَّ المدغم والمُدغم فيه يُتلفَّظ بهما دفعة واحدة فيصير كل واحد منهما لصاحبه وقايةً مِمَّا كان يناله مفردًا من الإعلال»، ثمَّ يُفصِّل بعد هذا النَّص تفصيلًا يخدمنا من وجوهٍ متعدِّدة؛ فالتمثيل للحرف المشدَّد بالحرف الواحد يعود بنا إلى حالة الإفراد فما المقصود به؟ يظهر في أمثلته اختلافًا واضحًا بين الحالة الأولى في الإفراد وبين هذه الحالة، ففي الأولى كانت الواو والياء ساكنتين، وفي الحالة الثانية كانتا متحرِّكتين، وهذا بدوره يعود بنا إلى نصِّ ابن جنّي الذي ماثل به بين حصانة الحرف بالحركة وحصانته بالإدغام ومدى التماثل بينهما.

أمَّا معنى الوقاية فهو تُستمدُّ من أمرين: الأوَّل هو الحركة في الحالة الأولى التي يكون الثاني فيها وقايةً للأوَّل؛ فإدغام الياء الساكنة في مماثلتها المتحرِّكة منحها حماية وحصانة عن التغيير، وهنا الحصانة تعني الثبات؛ فما كان أثبت كان أكثر حصانة من غيره المائل إلى التغيير، وهذا يجعل من الحركة -كما لاحظنا في نصوصٍ سابقة- المسند الذي يتكأ عليه الإدغام من جهة، ومن جهةٍ أخرى فإنَّها تمثل القوَّة الفرعية التي يتشبث بها الإدغام في ظهوره بمظهر القوَّة أمام الضعف الذي يحدث حين يغادر الإدغام الحرف.

فالقضيَّة في الحالة الأولى واضحة ولا تحتاج إلى زيادة التفصيل، والأمر الثاني الذي يكون فيه الأوَّل وقايةً للثاني فيحتاج إلى التوضيح؛ فالحصانة التي وفَّرها الإدغام هُنا استُمدَّت من التخفيف الذي وفَّره الإدغام بدوره، فلم تُستثقل معهما الضمة والكسرة، وهو ما نجده في (صَبِيٍّ وعَفُوٌّ)؛ وذلك ما يظهر على نحوٍ أوضح في التمثيل المقطعي الآتي: ص/ ب ي/ ي ن ، ع/ ف و/ و ن. وتقطيع لفظة (ظَبْيٍ) يُظهر الآتي: ظ ب/ ي ن. أمَّا قاضٍ قبل الحذف، فهي على التشكيل الآتي: ق/ ض/ ي ن. وكذلك (أدلُوٍ) قبل الحذف فتمثَّل على النحو الآتي: ء د/ ل/ و ن.

وعلى هذا الأساس يظهر التماثل في المقطعين الأخيرين لـ (صبِيٍّ) والمقطعين المُكوِّنين لـ (ظَبْيٍ) وكيف يتماثلان في التعامل معهما، ويظهر الاختلاف مع لفظتي (قاضٍ) و(أدلٍ) قبل الحذف، وعلَّة ذلك تظهر في المقطعين الأوَّلين للفظتي (صبِيّ وعفُوّ)؛ لأنَّ الياء الأولى سكونها وسبقها بالكسرة أوجب فيها الإعلال لأنَّها صوت مد، وصوت المد لا يُدغم، فلمَّا وهبتها الحركة وخفَّفت من وطأة المد جاز الإدغام من جهة، ومنعت الإعلال من جهةٍ أخرى، لأنَّ حقيقة إدغام الأوَّل في الثاني تقتضي «ذوبان الصوت الأوَّل للتماثل الكلي، أو لقلبِ صورتِهِ النطقية الأُولى ومحوِها بعدَ أنْ يكتسبَ هويَّة الصوت الثاني»[٤٨]، وبالمقارنة مع المقطعين الأخيرين ل(قاضٍ وأدلٍ) يتَّضح كيف أنَّ اللفظتين حصل فيهما الإعلال للسبق بالكسرة في الأولى وبالضمة في الثانية.

يبقى لنا في علَّةِ تحصين الإدغام رأيٌ أخير يرتبط بما سبق أيضًا يتمثَّل بأنَّ الصوت المشدَّد بعد حصول الإدغام فيه أو وجودهُ ممثِّلًا لصوتين مدغمين أصالة يمنح الصوت قوَّةً كُنَّا قد بحثناها وأوضحنا علَّتها ونُضيف عليها أنَّ ما يحصل فيه يماثل من وجهٍ ما عملية الوقف حين تستدعي إشباع النُّطق بالحرف، فكذلك الصوت المُدغم «لأنَّ الإدغام يقتضي تسكين الأوَّل وإدماجِهِ في الثاني، وهنا يقوى

الصوت ويشتد، والشِدَّة وقفة صوتية تُقِرُّ المُدَّة الزَمنيَّة للصوت»[٤٩]، وهذا لا يعني التناقض مع رأينا في الإلباث، بل هو الفرق بين المجهور والشديد، فتارةً يُشبع الاعتماد في موضعه، وتارةً أخرى يقوى الاعتماد في موضعه، ونحنُ نُريد الثاني لا الأوَّل.

ثانيًا: الحاجز الحصين في الإدغام

علمنا أنَّ مصطلح الحاجز من المصطلحات المرافقة لمصطلح الحصانة في قول القدماء (حاجز حصين أو غير حصين)، وعلمنا أيضًا أنَّهُ من أكثر المصطلحات مرافقةً له، ولا بأسَ من إعطاءِ نتيجةٍ استباقية تتضمَّن أنَّ الحاجز الحصين كان من أكثر المصطلحات المشتقَّة من لفظة (حصُنَ) التي سجَّلت حضورًا في ظاهرة الإدغام، لأنَّها مثَّلت الحركة الحاجزة التي تمنع الإدغام، ذلك «أنَّك تجدها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين، إذا كان الاوَّل منهما متحرِّكًا»[٥٠]، فيمتنع الإدغام، أو ينعدم الحاجز فيحصل الإدغام أو يكون غير حصين - والمقصود به الحرف الساكن - ويحصل الإدغام أيضًا.

ومن بين النصوص التي حصل فيها الإدغام لعدم وجود الحاجز قول سيبويه: «وإذا قلت وأنت تأمر: اخْشَي يَّاسرًا واخْشَو وَّاقِداً أدغمت، لأنَّها ليسا بحرفي مدّ كالألف، وإنَّما هما بمنزلة قولك أحْمَد دَّاوُدَ، واذْهَب بِّنا. فهذا لا تصل فيه إلَّا إلى الإدغام، لأنَّك إنَّما ترفع لسانك من موضعٍ هما فيه سواءٌ، وليس بينهما حاجز»[٥١].

في هذا النَّص على قِصَرِهِ مفاصل كثيرة يمكن أن نُسجِّل منها الآتي:

١. حدَّد سيبويه قاعدة إدغام الواو والياء المسبوقتين بحركة من غيرِ جِنسهما، وهو جواز الإدغام.

٢. نفى سيبويه الإدغام عنهما في حال كانت الحركة مُناسبة لهما، وذلك في قولِهِ: «لأنَّهما ليسا بحرفي مدّ كالألف»، وعلَّة امتناع الإدغام في حال المد أنَّ «هذا المد واللين، يزول من السياق عندَ إدغامِ أحدِ هذين الصوتين، لأنَّ الإدغام يقتضي تسكين الأوَّل وإدماجِهِ في الثاني، وهنا يقوى الصوت ويشتد، والشِدَّة وقفة صوتية تُقِرُّ المُدَّة الزَمنيَّة للصوت، فيزولُ مدُّه، وتُضاعَف قوَّتُه فيزولُ لينُه وذلك ما منع الإدغام فيهما»(٥٢).

٣. حدَّد الإدغام بالمتماثلين هنا لا المتقاربين، ولكنَّهُ لم يلبث أن أعطى قاعدة عامَّة لذلك وهو ما يتبيَّن من قوله: «لأنَّك إنَّما ترفع لسانك من موضعٍ هما فيه سواءٌ»، وهذه القاعدة الأولى للإدغام التي تقتضي التخفيف بين المتماثلين، وبتوضيحٍ أكثر، لَمَّا كان النُّطق بالصوت الواحد مرَّتين متتاليتين بالعضو النُّطقي نفسهُ من موضعٍ واحد ضربًا من الثقل الحاصل بتكرير الجهد العضلي المُسخَّر في العملية الإنجازية له، فقد جرى التخفيف على اللفظ بالصوتين المتماثلين دفعة واحدة من مخرجٍ واحد بإدغام الأوَّل في الثاني عن طريق ارتفاع اللسان بهما دفعة واحدة من غيرِ وقفٍ على الأوَّل ولا فصلٍ بحركة أو روم(٥٣)، وفي التوضيح الأخير من عدم الفصل يتَّضح معنى الشرط الثاني الذي عبَّر عنه بقوله: «وليس بينهما حاجز»، ولا بُدَّ أن نُشير هنا إلى أنَّ عدم وجود الحاجز قد كانَ علَّةً لحدوث الإدغام.

٤. حين جعل هذين المثالين بمنزلة ما يحدث بين الصامتين المتماثلين فإنَّما انطلق من قاعدة الاستثقال الحاصل في أيِّ مثلين، لأنَّهُ يُعقِّب ذلك بذكر العلَّة حين يقول: «لأنَّك إنَّما ترفع لسانك من موضعٍ هما فيه سواءٌ»، وهذا ما حدا بأحدِ الباحثين المحدثين إلى اعتبار الإدغام في المثلين اللذين يكون أوَّلهما ساكنًا والآخرُ متحرِّكًا ليس لَهُ قواعد؛ لأنَّهُ واجب الحدوث دائمًا سواء أوَقعَ في الكلمة الواحدة، أم في

كلمتين، والسبب في وجوبِهِ الدائم هو أَنَّ الإنسان ينساقُ إليهِ انسياقًا لا خيارَ لَهُ فيه، فهو آلية نطقية حتمية(٥٤).

وفي نصٍّ آخر عقد سيبويه هذه المرَّة مقارنةً بين ما يحصل في الإعلال وما يحصل في الإدغام، وكلاهما يرتبط بوجود الحاجز أو عدم وجوده، وذلك في قوله: «وترك الواو في مِوْزانٍ أثقل، من قِبَل أَنَّهُ ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيءٌ. ألا ترى أَنَّك إذا قُلتَ وَتِدٌ قَوي البيانُ للحركة؛ فإذا أسكنت التاء لم يكن إلَّا الإدغام، لأَنَّه ليس بينهما حاجزٌ؛ فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تَدَانى في المخارج، لكثرة استعمالهم إيَّاهما، وأَنَّهما لا تخلو الحروفُ منهما ومن الألف، أو بعضهنّ، فكان العمل من وجهٍ واحد أخفَّ عليهم، كما أَنَّ رفع اللسان من موضعٍ واحد أخفُّ عليهم في الإدغام؛ وكما أَنَّهم إذا أَدْنَوا الحرفَ من الحرف كان أخفَّ عليهم، نحو قولهم: ازْدَان؛ واصْطَبَر؛ فهذه قصة الواو والياء»(٥٥).

في النص هناك نكتتين دقيقتين غالبتين هما المقارنة بين علَّة حصول الإدغام في الصوت الساكن وعدم حصوله في المتحرِّك، والمقارنة بين ما يحصل في الإدغام وما يحصل في الإعلال من التقارب الذي يؤدِّي إلى الاستثقال في حال الحركة لا السكون، وهما بدورهما يرتبطان بالحاجز؛ ففي الحالة الأولى تختلف المعاملة بين سكون التاء وتحرُّكها، قال أبو علي مؤيِّدًا سيبويه في (وَتِدٍ): «لم تُدغم التاء في الدال وإنْ تقاربا لتحرُّك التاء»(٥٦)، وفي قول سيبويه: «فإذا أسكنت التاء لم يكن إلَّا الإدغام، لأَنَّه ليس بينهما حاجزٌ» عودة إلى الاستثقال الذي يصنعه التقارب بين التاء والدَّال الذي يجعله أكثر عُسرًا عدم وجود الحاجز، فهو يشبه الثقل الحاصل بين المتماثلين؛ «لأَنَّ العلَّة الموجبة للإدغام في المثلين موجودة في المتقاربين إذ قربت منها، وذلك لأَنَّ إعادة اللسان إلى موضع قريب ممَّا رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رُفِعَ عنه، ولذلك شُبِّه بمشي المقيَّد لأَنَّهُ يرفع رجله ويضعها في موضعها الذي

كانت فيه أو قريبًا منه فيثقل ذلك عليه، كذلك اللسان إذا رفعته عن مكان وأعدته إليه أو إلى قريبٍ منه ثقل ذلك، فلذلك وجب الإدغام»[٥٧]، مع الفارق أنَّك إذا أدغمت المثلين وكان الأوَّل ساكنًا عملت شيئًا واحدًا هو الإدغام، وإذا أدغمت المتقاربين وكان الأوَّل ساكنًا عملت شيئين قلب الأوَّل إلى لفظ الثاني وإدغامه فيه، ولو أخذتَ في إدغام المقارب في مقاربه من غير قلب استحال لأنَّ الإدغام أن نجعل الحرفين كحرفٍ واحد ترفع اللسان بهما رفعة واحدة[٥٨].

أمَّا علَّة حيلولة الحاجز دون حدوث الإدغام فلأنَّ العملية ستكون أعقد من جهة «لأنَّهُ بالتحريك سنكونُ أمامَ مراحل متعدِّدَة للإدغام تبدأ بتسكين المتحرِّك ثُمَّ قلبَهُ إلى مماثلِه الثاني، وأخيرًا إدغامُهُ، على حين سكونُهُ جَعَلَ العملية أقصر وأيسر»[٥٩]، ومن جهةٍ أخرى فإنَّ هذا الحاجز قد حجز التقارب الحاصل بين المتقاربين فجعل هناك حاجزًا نُطقيًّا يتحرَّك معه اللِّسان لينطق حركة التاء ثمَّ يعود لينطق المقارب، والحركة مرارًا وتكرارًا عُدَّت حاجزًا حصينًا يمنع حدوث التغيُّرات، ولو أمكننا رسم الخارطة النُّطقية التي يرسمها لنا الحاجز لظهر لنا الآتي:

ت د

فهذا التمثيل يعبِّر عن رسم اللسان في وسط الفم وكيف ينخفض لنُطق الفتحة ثمَّ يعود قافلًا إلى موضع نُطق الدال، في حين يختلف هذا الرَّسم عن حالة النُّطق بالمنحني الذي تُعبِّر فيه القمة والقعر عن نُطق الحركة، وكالآتي:

ت د

ويمكن أيضًا تمثيل حركة اللسان بالرسم مع مراعاة التقارب في المخرج بين التاء والدَّال بالصورة الحركية الجانبية له على النحو الآتي:

ت د

ثمَّ أنَّنا يمكن أن نُضيف على تلك العلل قوَّة الحركة وأفضليتها على السكون الذي لا يُعتدُّ به حاجزًا حصينًا، ولذا يعترف الدكتور صباح عطيوي بقوَّة المتحرِّك لديهم وما هو دليلهم عليها، بقوله: «واستدلُّوا على قوَّته بالإدغام؛ إذ الحركة تمنع المتحرِّك من أن يُدغَم لتحصُّنه بها، فهي التي تحميه منه، أمَّا الساكن فيتحصَّل به الإدغام لضعفه؛ لأنَّهُ غير محميٍّ بالحركة، فالحركة هي التي تقويِّه»[٦٠]، فما أفضل ما وصف به معنى الحصانة في المتحرِّك ومدى تأثير ذلك في الإدغام، إذ توفِّر له الحماية التي تمنعه من حدوث أي تغيير يمكن أن يُصيبه بغيابها.

وبالأخذ بعين الاعتبار المقارنة الثانية التي حصلت في النَّص يمكن أن نلحظ أنَّ جميع ما حدث في (وَتَدٍ) ينطبق على (مِوْزان) فلمَّا كانت الواو ضعيفة بالسكون، ولم يحجزها عن الكسر شيء شابهت التاء في (وَتَدٍ) أو (وَتِدٍ) في حال التسكين (وَتْدٌ) إذ لن يكون إلَّا الإدغام كما أنَّهُ في (مِوْزان) لن يكونَ إلَّا القلب إلى الياء لإحداث المقاربة فتصيرَ (مِيزان)، وبالتسليم بأنَّ حركة الحرف في المرتبة تأتي بعده[٦١] يحدث لدينا تناقض مع قوله: «من قِبَل أنَّهُ ساكن فليس يحجزه عن الكسرِ شيءٌ»، ولكنَّ المعنى الذي يحتمله هذا الكلام والذي لا يحصل معه اللبس هو أنَّهُ أراد به ما ذكر من اشتراط كون الثاني متحرِّكًا، قال أبو علي الفارسي: «فلمَّا سكن الآخر لم يُدغم فيهِ، لأنَّهُ إنَّما يُدغم في المتحرِّك»[٦٢]، أو ما ذكره ابن جنّي في قوله: «ونحو من ذلك قولهم: ميزان وميعاد؛ فقلب الواو ياء يدلُّ على أنَّ الكسرة لم تحدث قبل الميم؛ لأنَّها لو كانت حادثة قبلها لم تلِ الواو، فكان يجب أن يقال: مِوْزان ومِوْعاد، وذلك أنَّك إنَّما تقلب الواو ياء للكسرة التي تجاورها من قَبلها، فإن كان بينها وبينها حرفٌ حاجز لم تَلِها، وإذا لم تَلِها لم يجب أن نقلبها للحرف الحاجز بينهما. وأيضًا فلو كانت قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام؛ لأنَّ حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين»[٦٣].

والاحتمال الأخير في الحجز أنَّ سيبويه قد تنبَّأ بما يؤول إليه التحليل المقطعي الذي يجعل الواو في حال تحرُّكها في بداية مقطع جديد، وفي حال السكون في نهاية المقطع الأوَّل ومجاورة للكسرة فلا يحجزها عنه شيء، فالتمثيل المقطعي لكلمة (مِوْزان) يبيِّن الآتي: م و / ز ن. أمَّا التمثيل المفترض لكلمة (مِوَزان) فيُظهر الآتي: م / و / ز ن.

وضعف الواو بالسكون سهَّل حدوث الإعلال كما أنَّ ضعف التاء في (وَتْد) في حال التسكين يُحدِث الإدغام، وإنَّما عمدوا إلى الإعلال بالقلب في الأولى «للمناسبة وطلب الخفَّة»(٦٤)، وعمدوا إلى الإدغام في الثانية للتخفيف أيضًا، بل حتّى التقريب في الإبدال وقف عليه سيبويه في النص، والمضارعة بجميع أنواعها إنَّما تهدف إلى الخفَّة، يقول الدكتور عبد المُنعم النَّاصر في رأيٍ لطيفٍ له: «إنَّ الدافع لوقوع المضارعة الصوتية بين الحروف هو التماس الخفَّة... فكيف تتحقَّق هذه الخفَّة؟ إنَّ لذلك علاقة بعمل أعضاء النطق، حيث يسهل على المتكلِّم أن يُبقي اللسان في مخرجٍ واحد ليخرج حرفين بدلًا من أن ينقله من مكانه إلى مكان مجاور وقريب له بوقت قصير، هو وقت الانتقال من عملية إخراج حرف إلى إخراج آخر»(٦٥).

ويبقى احتمال أخير وارد هو أنَّ الحرف في حال السكون يتأثَّر بالحركة السابقة له فقط لأنَّها تمتلكه، في حين أنَّ تحرُّكهُ يجعله تحت سيطرة الحركة اللاحقة أيضًا، فما أن تنطُق الحركة الأولى وتنتقل إلى الحرف حتى تُلاقيك في النُّطق الحركة الثانية، ولذا قال في حال الساكن أنَّه يُباشر الحركة السابقة له. ويبدو أنْ لا خلاف بين أن يكون الحاجز حركة أم حرف ليمنع الإدغام، وهو ما يُستدلُّ عليه في قول ابن جنّي: «ومن مشابهة الحركة للحرف أنَّك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها، كما تفصل بالحرف ولا تصل إلى الإدغام معه. وذلك قولك: وتِد ويطِد، فحجزت الحركة بين المتقاربين كما يحجِز الحرفُ بينهما، نحو: شِمْليل وحَبَرْبَر»(٦٦).

ولم تمثِّل الحركة والحرف فقط ذلك الحاجز الحصين بل ذهب علماء التجويد والقراءات إلى الاعتداد بالتنوين حاجزًا قويًّا -كما وصفوه-، فقد ذكر النويري في شرحه لطيبة النشر الموانع المتَّفق عليها في الإدغام؟ وهي ثلاثة موانع: تنوين الأوَّل، وكون الأوَّل تاء ضمير، وكونه مشدَّدًا[٦٧]، وما يعنينا منها هو الأوَّل الذي عُدَّ لديهم حاجزًا يُضاهي الحركة والحرف الحاجز؛ لأنَّه المانع الأوَّل للإدغام بل قد يفوقهما في مواضع كما سيأتي، يقول النويري (ت ٨٥٧هـ): «والمانع إمَّا متَّفق عليه، وهو ثلاثة: **الأوَّل**: بتنوين الأوَّل؛ نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿مَّأْكُولٍ لِّئَلَافِ﴾[٦٨] [الفيل: ٥، قريش: ١]؛ لأنَّ التنوين حاجز قوي جرى مجرى الأصول في النقل وتغيير الساكنين، فلم يجتمع الحرفان، والفرق بينه وبين [صلة] ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٣٧] عدم القوَّة والدلالة ...»[٦٩]، وهناك من أجاب بقوله: «فالجواب أنَّ التنوين حاجزٌ قوي جرى مجرى الأصول في النقل وغيره، فلم يجتمع معه المثلان، وفيه دلالة على أمكنية الكلمة، فحذفه مخلٌّ بها بخلاف الصلة»[٧٠]، وأجاب آخر «أنَّ التنوين حاجزٌ قوي جرى مجرى الأصول فمنع التقاء الحرفين بخلاف صلة (إنَّهُ هو) لعدم القوَّة»[٧١]، هذه الإجابات جميعها تُفضي إلى نتيجة واحدة تتمثَّل بقوَّة هذا الحاجز، أمَّا علَّة قوَّته أو حصانته فيمكن أن تعود إلى:

١. قضيَّة معنوية لا لفظية؛ لأنَّهُ دليل على تنكيرها، فلو حُذِفَ ذهب هذا الدَّليل، ولهذا قيل إنَّ حذفه مخلٌّ بها مقارنةً بالصلة، ولهذا قيل لعدم القوَّة والدلالة، أي علَّة دلالية.

٢. وهو تابع للقضيَّة المعنوية أيضًا، وتتمثَّل في قولهم إنَّهُ جرى مجرى الأصول، فقد ذُكِرَ أنَّ «النون المسمَّاة تنوينًا، كما تُثبت هويَّة اللفظ العربي بلحاقها آخره، معدودةٌ من جهةٍ أخرى في مجموعة الحروف التي تؤكِّد انتماءَ لفظٍ ما للعربية

بوجودها في بِنيته الأصلية، وتنفي أصالة آخر بعدم اشتماله عليها. إذ إنَّها من أحرف الذلاقة الستَّة التي إن عُدِمت الكلمة الرُّباعية والخماسية أحدَها أُخرِجَت من دائرة العربي الأصيل، وعُدَّت في الدخيل، وهي النون والميم والرَّاء والباء واللام»[٧٢]، وهذا الاستنتاج استقاه الباحث من قولٍ لابن جنّي يؤكِّد فيه على أهميَّة هذه الحروف (حروف الذلاقة) قاطبةً، وكيف أنَّها تدلُّ على أصالة اللفظة في اللغة العربية[٧٣]، وهذه قضيَّة تبحث في الأصول النحوية المنقولة، وقضيَّة صرفية صوتية تدلُّ على حصانة بعض البُنى بوجود بعض الأصوات فيها عن أن تكون دخيلة.

٣. قضيَّة صرفية صوتية نحوية دلالية؛ فلمَّا كان التنوين قد جرى مجرى الأصول لم يجتمع معه المثلان، وهذا يعني أنَّهُ اكتسب قوَّتَهُ من الدَّلالة فجارى بذلك القوي في العربية، وهنا نعني بالقوي الحركة التي تفصل بين المثلين، وغيَّر العمل لصالحه من جهتين: أحدهما أنَّهُ كان يمنع الإدغام لو كان الحرف ساكنًا لالتقاء الساكنين، إذ «لم يجُزْ في الحرف الذي قد يُدغم إذا سكنَ ما قبلَهُ إلَّا البيان»[٧٤]، والأخرى أنَّهُ صار بمثابة المثال المتحرِّك الذي يمتنع معه الإدغام أيضًا، لقوَّة الحركة حين تحجز بين المثلين فتمنع فيهما الإدغام، وقد وقفنا على شرط عدم الفصل في تعريف ابن يعيش للإدغام، فهو «أنْ تَصِلَ حرفاً ساكنًا بحرفٍ مثله متحرك من غير أنْ تفصلَ بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدَّة اتصالِهما كحرفٍ واحد ترتفع[٧٥] اللِّسان عنهما رفعة واحدة شديدة»[٧٦].

٤. قضيَّة صرفية صوتية تتمثَّل بالتغيير الذي يُحدِثُه التنوين في المقطع[٧٧]، وهذا ما قد يُعزى إليه الفصل في شيءٍ منهُ، ويظهر أكثر في التمثيل المقطعي الآتي للفظة (غفورٌ رَّحيم): غ / ف / ر ن / ر / ح م. فقد انتهت الكلمة الأولى بمقطع مغلق أوَّلًا، وظهر في التقطيع طول الحاجز الكتابي، الذي عبَّر من جهته عن

حاجزٍ نطقي ثانيًا، وهذان الحاجزان يختفيان على الصعيدين في حال افتراض سكون الكلمة الأولى، وكالآتي: غ / ف رْ / ر / ح م. ويظهر معه إمكانية حصول الإدغام من غيرِ مانع.

وستتَّضح المسألة أكثر بتسليط الضوء على ما ذكرَهُ الرضي في قوله: «والذي أرى أَنَّهُ ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرفٍ واحدٍ مع اعتمادٍ على مخرجِهِ قوي»[٧٨]، فإنْ كان الاعتماد على وفق رؤية الدكتور حسن الأسدي هو «مُدَّة الإعاقة المخرجية»[٧٩] أمكننا الاعتراف بالحصانة النُّطقية التي يوفِّرها الإدغام ولكنَّها إشارة إلى كيفية الاعتماد لا مُدَّتِه، أمَّا مُدَّة هذا الاعتماد فلا يمكن تحديدها لسببين[٨٠]: **أحدُهُما**: أنَّنا لا نعلم هل أُشبع الاعتماد مع الصوت المدغم أو أُضعف في موضعه وإن قوي. **الآخر**: أنَّ المخرج واحد بعد الإدغام والاعتماد في اللسان واحد، وقد اعتُمِدَ ذلك طلباً للخِفَّة، يُزاد عليهِ أنَّ الصوتين يكونان بالإدغام صوتًا واحدًا.

... الخاتمة ...

بعد حمدِ اللهِ والثناءِ عليه، والصلاة والسلام على خير خلقِهِ محمَّد وعلى آلِهِ الطيبين الطاهرين، وصحبِهِ الغرِّ الميامين، إلى يوم الدِّين. وبعد هذا السوح في الفضاء الرَّحب للُّغةِ العربية أسفرَ البحث عن مجموعةٍ من النتائج التي مُلخَّصُها الآتي:

١. أوَّل من استعمل مصطلح الحصانة هم أصحاب المعاجم، ثمَّ استعمل القدماء هذا المصطلح في مُدوَّنتهم النَّحوية بمعانيه التي وردت في المعجم بما يخدم اللغة العربية.

٢. أوَّل من استعمله في المدوَّنة النحوية هو سيبويه لكنَّهُ لم يُبدِ له اهتمامًا ملحوظًا واقتصر فيه على لفظة (حصين) المُرافقة للفظة (حاجز)، وتابعه في ذلك العلماء من بعده وصولًا إلى ابن جنّي الذي اهتمَّ به وتنوَّع استعماله له، فعُدَّ الرائد الأوَّل الذي يعود له الفضل في بزوغه.

٣. تعدَّدت أنواع الحصانة تبعًا لمستويات اللُّغة، وكان للحصانة الصوصرفية نصيب من ذلك، وهي تعبِّر عن تداخل المستويين الصوتي والصرفي في جملة الإجراءات والتحليلات التي تمنح الشيءَ حصانته.

٤. أظهر البحث أنَّ الإدغام يمنح الحرف حصانة تفوق وجودهُ مُنفردًا، وتحميه من التغييرات التي يمكن أن تطرأ عليه بفعلٍ إجرائي معيَّن.

٥. من مصادر تحصين الصوت المُدغم الحركة التي تُحصِّن الحرف لما تمتلكه من قوَّة تفوق الساكن؛ فإدغام الساكن في المُتحرِّك يُكسبه قوَّة المُتحرِّك.

٦. في الوقت الذي تمنح فيه الحركة قوَّةً للحرف المُدغم فإنَّها تمنع الإدغام في حالةٍ أخرى، وهي الحالة التي تفصل فيها الحركة بين الحرف المُدغم والمُدغم فيه، فهي لقوَّتها تُعدُّ حاجزًا حصينًا يمنع العمل الإجرائي الذي يتطلَّب إدخال الحرف في مثيله.

٧. لا يعتدُّ بالحركة فقط حاجزًا حصينًا وإنَّما هناك الحرف الحاجز، وهناك التنوين الذي يمنع الإدغام كما ذكر علماء التجويد والقراءات.

١. كتاب العين ٣ / ١١٨، مادة (حصن).
٢. معجم مقاييس اللغة ٢ / ٦٩، مادة (حصن).
٣. ينظر: المخصَّص ١٢ / ٣٠٠، باب الرزق (الملجأ والاستناد).
٤. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ١ / ٥٠٩ – ٥١٠، مادة (ح ص ن)، والمعجم الوسيط: ١٨٠، مادة (حصُنَ).
٥. ينظر: الكتاب ٣ / ٢٣٤، ٦٠٨، ٤ / ١٩٦، ٣٥٧، ٣٧٠.
٦. ينظر: المقتضب ١ / ٤٠٠، ٣ / ٢٣.
٧. ينظر: الأصول في النحو ٣ / ٢٨٨، ٢٩٠.
٨. ينظر: علل النحو: ٤٢٠.
٩. ينظر: سرُّ صناعة الإعراب ١ / ١١٦، ٢ / ٧٣٦، والمحتسب في تبيين وُجوه شَوَاذ القِراءات والإيضاح عنها ١ / ٧٠.
١٠. ينظر: المُنصف (شرح أبي الفتح عثمان بن جنّي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني) ٢ / ٤٤ – ٤٥، والمُحتسب ١ / ٧٠ – ٧١.
١١. ينظر: الخصائص ١ / ٢٢٥ – ٢٢٦، ٢ / ١٥٥، وسرُّ صناعة الإعراب ١ / ٩٧ – ٩٨، ٣٤٩، ٢ / ٨١٨.
١٢. ينظر: سرُّ صناعة الإعراب ١ / ٣٧١ – ٣٧٢.
١٣. ينظر: الخصائص ١ / ١٥٠.
١٤. ينظر: حجة القراءات: ٨٣، ٢٩٠، والمخصص ٣ / ١٥١، ٦ / ١٣٧، ١٣ / ١٣١، وأسرار العربية: ٧، وتفسير الفخر الرازي ١٥ / ١٧٣، والممتع الكبير في التصريف: ٢١٧، ٢١٨، ٣٥٠، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٢١، ٤٢٣، ٣ / ٢١١، ٤ / ١٢٧، ولسان العرب ٨ / ٩٧، ١٥ / ٣٧، وشرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين ١ / ١٠٩ – ١١٠، ٥٠٨، ٢ / ٨٧٤، والكنز في القراءات العشر ١ / ٣٣٨، وتفسير البحر المحيط ١ / ٢٩٨، ٦٦٥، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٤٦١، ٥ / ١٥١٣، ٦ / ١٥٦٧، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ١٠١، ١٤٠، وشرح مراح الأرواح، ديكنقوز: ٤٥، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر، النويري ١ / ٤٩٥، ٦١٧، ٢ / ٣٨، واللباب في علوم الكتاب ١ / ٥٢٣، ٧ / ٥٩٧، ٨ / ٤٠، والفلاح في شرح المراح، ابن كمال باشا: ٤٦، ١٣٥، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٢٦، ٨٣، ٣ / ٧٨٢، ٨٢٦، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢ / ٢١٦، ٢١٩، ٦٥٨، ٦٨٥، ٦٩٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ٤٠، ٣ / ٢٥٧، المقصد لتلخيص ما في المرشد في

الوقف والابتداء: ٢١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣ / ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٨، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٩ / ٢٢، ٢٧ / ٥.

١٥. ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٩١، ٢١٧ – ٢١٨.

١٦. ينظر: النحو الوافي ٤ / ٢٠، وأصول النحو: ٢ / ٢٢١، وتفسير التحرير والتنوير ١ / ٢٠٠، ٤٢٣، والمزدوج في العربية: ٦٨.

١٧. ينظر: المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٨/ ٦٦٧ واللغة العربية بين الأصالة والتحديات ٢٧٩.

١٨. ينظر بحث بعنوان (قوَّة الصوت عند القدماء في ضوء علم اللغة الحديث) للدكتور صباح عطيوي عبود.

١٩. ينظر كتاب بعنوان (ضعف الطرف وأثره في البنية العربية دراسة صوتية – صرفية «الإعلال بالقلب إنموذجًا») للدكتور حيدر حبيب حمزة.

٢٠. ضعف الطرف وأثره في البنية العربية (بحث): ٦.

٢١. ينظر: ضعف الطرف وأثره في البنية العربية (بحث): ٢٢ وما بعدها.

٢٢. ينظر: سرُّ صناعة الإعراب ١ / ٢٢٥، ٣٤٩، والخصائص ١ / ١٥٠.

٢٣. المحيط في اللغة ٥ / ٤٥، مادة (دغم)، وينظر: لسان العرب ١٢ / ٢٠٣.

٢٤. الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٤٣.

٢٥. ينظر: قوَّة الصوت عند القدماء في ضوء علم اللغة الحديث، بحث: ٢١٧ (الملخص)، ٢٢٢.

٢٦. كتاب العين ١ / ٤٩، ٥٠، وينظر: النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٨ ويقول ابن الجزري فيه: «والدليل على أنَّ ذلك إدغام وجود التشديد فيه».

٢٧. ينظر: الرعاية: ٢٤٥ – ٢٤٦.

٢٨. سرُّ صناعة الإعراب ١ / ١٩ – ٢٠، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٤١٢، ومفتاح العلوم: ٤١.

٢٩. عُرِّف المزدوج «بأنَّهُ تتابع مباشر لصوتي علَّة يوجدان في مقطع واحد فقط» أسس علم اللغة: ٨٠، ولا بُدَّ أن يكونَ أحدهما أطول زمنيًّا وأكثر وضوحًا، وعلى هذا الأساس سينقسم على قسمين: المزدوج الصاعد، ويقع فيه صوت العلَّة الأطول والأوضح بعد نصف الصامت كما في (وَ) من (وَعَدَ)، والمزدوج الهابط ويقع فيه صوت العلَّة الأطول والأوضح قبل نصف المصوِّت ومثاله (و) من (صَوْم)، ينظر: أسس علم اللغة: ٨١، والمزدوج في العربية: ٩ – ١٠.

٣٠. ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: ٤٠٩.

٣١. الممتع الكبير في التصريف: ٤١٤.

٣٢. اللغة، فندريس: ٩٠.

٣٣. ينظر: التطور النحوي: ٢٨ وما بعدها، ودراسة الصوت اللغوي: ٣٨٧، واللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبِنية: ١٤٥.
٣٤. سرُّ صناعة الإعراب ٢ / ٥٨٨.
٣٥. التصريف الملوكي: ٥٥ – ٥٦.
٣٦. مفتاح العلوم: ٤٠ – ٤١.
٣٧. إيجاز التعريف في علم التصريف: ١١٤.
٣٨. شرح شافية ابن الحاجب، الرَّضي ٣ / ٢٢.
٣٩. شرح مراح الأرواح، ديكنقوز: ٩٥.
٤٠. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٩٧.
٤١. المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠٧.
٤٢. المحيط في أصوات العربية ١ / ١٢٣.
٤٣. مناهج البحث في اللغة: ١٥٨.
٤٤. التعريفات: ١٨.
٤٥. شرح مراح الأرواح، لديكنقوز: ٩٥.
٤٦. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ١٣٠.
٤٧. الكتاب ٣ / ٥٣٠.
٤٨. التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب سيبويه: ٣٧١، وهذا المعنى هو ما ترشَّح من نصٍّ لسيبويه يقولُ فيه: «والإدغامُ إنَّما يدخل فيه الأوَّلُ في الآخِرِ والآخِرُ على حاله، ويُقلبُ الأوَّلُ فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موقعٍ واحد نحو قد تَّركتك، ويكونُ الآخرُ على حاله...»، الكتاب ٤ / ١٠٤ – ١٠٥.
٤٩. ينظر: الحروف العربية وتبدّلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (خلفيات وامتداد): ١٩٤.
٥٠. سرُّ صناعة الإعراب ١ / ٢٨ – ٢٩.
٥١. الكتاب ٤ / ٤٤٢.
٥٢. الحروف العربية وتبدّلاتها الصوتية: ١٩٤.

٥٣. ينظر: النشر في القراءات العشر ١ / ٢٧٩، والفونولوجيا التوليدية المتعدِّدة الأبعاد (المماثلة والتناغم في اللغة العربية): ١٤٧.
٥٤. ينظر: المحيط في أصوات العربية ١ / ١٢٣ – ١٢٤.
٥٥. الكتاب ٤ / ٣٣٥، وينظر: المصدر نفسه ٤ / ٣٦٥، والخصائص ٢ / ٣٢٢.
٥٦. التعليقة ٥ / ٥٩.
٥٧. شرح المفصَّل ١٠ / ١٣١.
٥٨. ينظر: شرح المفصَّل ١٠ / ١٣١.
٥٩. البحث الصوتي في كتاب التعليقة على كتاب سيبويه، رسالة: ٩٦.
٦٠. قوَّة الصوت عند القدماء في ضوء علم اللغة الحديث، بحث: ٢١٩.
٦١. ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨ – ٢٩.
٦٢. التعليقة ٥ / ٢٠٠.
٦٣. الخصائص ٢ / ٣٢٢.
٦٤. شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدِّين ٢ / ٧٣٣.
٦٥. شرح صوتيات سيبويه: ١٨٨.
٦٦. الخصائص ٢ / ٣٢٠، وينظر: المصدر نفسه ٢ / ٣٢٢.
٦٧. ينظر: شرح طيبة النشر، للنويري ١ / ٣٢٥ – ٣٢٦، وغيث النَّفع في القراءات السَّبع: ٩٠ – ٩١، والميزان في أحكام تجويد القرآن: ١٤٦.
٦٨. الصواب (لإيلافِ).
٦٩. شرح طيبة النشر، للنويري ١ / ٣٢٥ – ٣٢٦.
٧٠. غيث النَّفع في القراءات السَّبع ١ / ٩١.
٧١. الميزان في أحكام تجويد القرآن: ١٤٦.
٧٢. العربية لغة النُّون: ١٩.
٧٣. ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٦٥.
٧٤. التعليقة ٥ / ١٦٤.
٧٥. الصواب (يرتفع).
٧٦. شرح المفصَّل ١٠ / ١٢١.
٧٧. ينظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية: ٣٣.
٧٨. شرح شافية ابن الحاجب، الرَّضي ٣ / ٢٣٥.
٧٩. الدرس الصوتي عند رضي الدِّين الأستراباذي، رسالة: ٨٦.
٨٠. ينظر: البحث الصوتي في كتاب التعليقة، رسالة: ٨٩.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، الأستاذ الدكتور فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد – الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٢. أسرار العربية، الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) عني بتحقيقه: محمّد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د. ت).

٣. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م. ح

٤. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٣، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٥. أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، ٢٠١٠م.

٦. إيجاز التعريف في علم التصريف، إمام النحّاة العلّامة محمد بن مالك الطائي النّحوي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد عثمان، المكتبة اللغوية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٧. التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن عبد الله ابن جنّي النحوي (ت ٣٩٢هـ) عُنيَ بتصحيحه وفهرسة أخطائِه وشواهده وإشارات جمله: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحمويّ، مطبعة شركة التمدُّن الصناعية، الغربية – مصر، ط١، (د. ت).

٨. التطور النحوي للغة العربية، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة (١٩٢٩م) المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصَّححهُ وعلَّق عليه: الدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ط٤، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

٩. التعريفات، السيِّد الشريف أبو الحسن علي بن محمَّد بن علي الحُسيني الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦هـ) وضع حواشيه وفهارسه

محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م.

١٠. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

١١. التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب سيبويه، الدكتور عادل نذير بيري الحسّاني، ديوان الوقف السُّني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد – العراق، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

١٢. تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوَّض، شارك في تحقيقه: الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، الدكتور أحمد النجولي الجمل، قرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحيّ الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

١٣. تفسير التحرير والتنوير، سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.

١٤. تفسير الفخر الرَّازي المُشتَهِر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، للإمام محمد الرَّازي فخر الدِّين ابن العلَّامة ضياء الدِّين عمَر المُشتَهِر بخطيب الرَّي (ت ٦٠٤هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

١٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمُرادي المعروف بابن أمِّ قاسم (ت ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الرَّحمن علي سُليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت ١٢٠٦هـ) ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية (د. ت).

١٧. حُجَّة القراءات، للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمَّد بن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، مهَّد

له بمقدِّمة في القراءات وتأريخها، ومدخل في أصحاب القراءات الأربع عشرة ورواتهم محقِّق الكتاب ومعلِّق حواشيه: سعيد الافغاني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

١٨. الحروف العربية وتبدّلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (خلفيات وامتداد)، الدكتور مكي درّار، منشورات ومطبعة اتحاد الكتّاب العرب، دمشق ٢٠٠٧م.

١٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٦هـ ١٩٧٥م

٢٠. دراسة الصوت اللغوي، الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط٤، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٢١. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، الإمام العلّامة أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق: الدكتور أحمد حَسَن فرَحات، دار عمّار، عمّان-الأردن، جمعية عمّال المطابع التعاونية، عمّان - الأردن، ط٣، ١٤١٧هـ١٩٩٦م.

٢٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلّامة أبي الفضل شهاب الدِّين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) عُنيَت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الثانية: إدارة المطبعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (د. ت.).

٢٣. سرُّ صناعة الإعراب، إمام العربية أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

٢٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمَّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) (ت ٩٠٠هـ) حقّقه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.

٢٥. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) على (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٢٦. شرحُ الرَّضي على الكافية (ت ٦٨٨هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٧. شرح شافية ابنُ الحاجب، الشيخ رضي الدِّين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٨هـ) مع شرح شواهِدِه للعالم الجليل عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) حقّقها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٢٨. شرح شافية ابن الحاجب، أبي الفضائل رُكن الدِّين الحَسَن الإستراباذيّ (٧١٥هـ) تحقيق: الدكتور عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دار المصري للطباعة، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٢٩. شرح صوتيات سيبويه (دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه) الدكتور عبد المنعم الناصر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.

٣٠. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، الإمام شهاب الدِّين أبو بكر أحمد بن محمَّد بن محمَّد ابن الجزري الدِّمشقي (ت ٨٣٥هـ) ضبطه وعلَّق عليه: الشيخ أنس مهرة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٣١. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أبو القاسم محمَّد بن محمَّد بن محمد بن علي النُّويري (ت ٨٥٧هـ) تقديم وتحقيق الدكتور مجدي محمَّد سُرور سعد بَاسلوم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

٣٢. شرح مراح الأرواح، الفاضل أحمد المعروف بديكنقوز (ت ٨٥٥هـ) أو المُشتهر بديكنقوز على المراح الذي يُهدى من طالعه إلى طريق الفلاح في علم الصرف والاشتقاق كأنَّهُ جناح (النجاح)، المطبعة العامرة، ١٣٠٢هـ.

٣٣. شرح المفصَّل، للشيخ العالم العلَّامة موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) صحَّحهُ وعلَّق عليه: جماعة من العلماء، عُنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المُنيرية، مصر، (د. ت).

٣٤. ضعف الطرف وأثره في البنية العربية، دراسة صوتية – صرفية (الإعلال بالقلب إنموذجًا)، الدكتور حيدر حبيب حمزة.

٣٥. ظاهرة التنوين في اللغة العربية، الدكتور عوض المُرسي جهاوي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، مطبعة المجد، (د. ت).

٣٦. علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورَّاق (ت ٣٨١هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرُّشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٣٧. غيثُ النَّفع في القراءات السّبع، الشيخ علي النّوري بن محمَّد السفاقسي (ت ١١١٨هـ) تحقيق: أحمد محمود عبد السّميع الشافعي الحفيان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٣٨. الفلاح في شرح المراح، لابن كمال شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا المفتي (ت ٩٤٠هـ) ووضع في هامشه بعضًا من شرح العلَّامة بدر الدِّين محمود بن أحمد العيني الحنفي، ومن شرح المولى حسن باشا بن علاء الدين الأسود، (د. ت).

٣٩. الفونولوجيا التوليدية المتعدِّدة الأبعاد (المماثلة والتناغم في اللغة العربية) الأستاذ الدكتور مصطفى بو عناني، تقديم الأستاذ الدكتور محمد المدلاوي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد – الأردن، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٤٠. كتاب العين، ج ١، لأبي عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، مطابع الرسالة، الكويت، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٤١. كتاب العين، ج ٣، لأبي عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، دار الخلود للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٨١م.

٤٢. الكتاب (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٤٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وُجوه التأويل، للعلَّامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمّد معوّض، شارك في تحقيقه: الأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤٤. الكشف عن وُجُوه القراءات السَّبع وعِللَها وحُجَجَها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق الدكتور محيي الدِّين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٤٥. الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق: الدكتور خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٤٦. اللُّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: غازي مختار طليمات، والدكتور عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدُبي، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار

الفكر، دمشق – سورية، مطبعة المستقبل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤٧. اللّباب في عُلوم الكتاب، الإمام المفسِّر أبو حفص عُمَر بن عليّ بن عادل الدِّمشقي الحنبلي (ت ٨٨٠هـ) تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمَّد معوَّض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعيّة: الدكتور محمَّد سعد رمضان حسن والدكتور محمَّد المتولي الدسوقي حرب، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٤٨. لسان العرب، أبو الفضل جَمال الدين محمَّد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ) دار صادر، بيروت، (د. ت.).

٤٩. اللغة، فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصَّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٣٧٠هـ ١٩٥٠م.

٥٠. المحتسب في تبيين وُجوه شَوَاذ القِراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عُثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، الدكتور عبد الحليم النجّار، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي،، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنَّة، جمهورية مصر العربية، مطابع الإهرام، القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٥١. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمّد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط ٣، (د. ت).

٥٢. المحيط في اللغة، كافي الكُفاة، الصَّاحِب، إسماعيل بن عبَّاد (٣٨٥هـ) تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٥٣. المخصَّص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ) دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د. ت.).

٥٤. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، الشركة الدولية للطباعة، ط٣، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٥٥. المزدوج في العربية (المفهوم – المصاديق – التحوُّلات)، الأستاذ الدكتور جواد كاظم عناد (دار تموز، دار رند) للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠١١م.
٥٦. معجم اللغة العربية المعاصرة، الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٥٧. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث) بإشراف: شعبان عبد العاطي عطية وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط٤، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٥٨. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٥٩. مفتاح العُلوم، للإمام أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمَّد بن علي السكّاكي (ت ٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلَّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٦٠. المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الدكتور جَواد علي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٦١. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبّرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
٦٢. الممتع الكبير في التصريف، ابن عُصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق: الدكتور فخر الدّين قبَاوة، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٦٣. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (ت ١١٠٠هـ) ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

٦٤. مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمّام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مكتبة النسر للطباعة، ١٩٩٠م.

٦٥. المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جنّي النحوي (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

٦٦. المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٦٧. الميزان في أحكام تجويد القرآن، الأستاذة فريال زكريا العبد، دار القمّة، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د. ت).

٦٨. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي (ت ٥٨١هـ) حقّقه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٦٩. النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، مطابع دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤م.

٧٠. النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمّد بن محمّد الدِّمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) أشرف على تصحيحه ومراجعته: الأستاذ الجليل علي محمّد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د. ت).

٧١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدِّين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٧٢. البحث الصوتي في كتاب التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وفاء مسعود عزيز فاضل، رسالة ماجستير، كلية

التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

٧٣. الدرس الصوتي عند رضي الدِّين الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ) حسن عبد الغني محمد جواد الأسدي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٥م.

٧٤. اللهجات في الكتاب لسيبويه (أصواتًا وبنية) صالحة راشد غنيم آل غنيم، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٤٠٣هـ.

٧٥. العربية لغة النون، الدكتور محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السابع، العدد الثاني، ١٤٢٦هـ.

٧٦. قوَّة الصوت عند القدماء في ضوء علم اللغة الحديث، الأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلَّد التاسع عشر، العدد الثاني، ٢٠١٢م.

٧٧. اللغة العربية بين الأصالة والتحديات، الدكتور فيصل غوادرة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والثلاثون (٢)، ٢٠١٤م.